بابُ: مَعْرِفَةِ عَلامَاتِ الإعْرَابِ[١]

قال ابن آجروم: (للرفْعِ في أَرْبَعُ عَلامَاتٍ: الضَّمَّةُ، والوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ[٢]).

ثم لكل من الرفع والنصب والخفض، والجزم علامات أصول، وعلاماتٌ فروعٌ نيابة عن الأصول يحتاج إلى معرفتها، وقد شرع المصنف في بيان ذلك مترجمًا له بـ (باب) فقال:

(بابُ) بيان (مَعْرِفَة عَلَامَاتِ) أقسام (الإعرابِ).

فالعلامات أصول أربعة؛ وهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للخفض، وحذف الحركة للجزم، هذه هي العلامات الأصول.

والعلامات الفروع النائبة عنها عشرة؛ ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: الواو، والألف، والنون، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: الكسرة، والألف، والياء، وحذف النون، واثنتان تنوبان عن الكسرة، وهما: الفتحة، والياء، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي: حذف حرف العلة أو حذف النون.

إذا علمت ذلك فنقول: (للرفع) أي: من حيث هو (أربعُ علاماتٍ)، علامة أصلية، وهي (الضامة)، وثلاثة فروع، (و) هي: (الواوُ، والألف، والنون) نيابة عن الضمة، وقدم (الضمة) في اللفظ لأصالتها، وثنى بـ (الواو) لكونها تنشأ عن الضمة إذا أشبعت؛ فهي بنتها، وثلث بـ (الألف)؛ لأنها أخت الواو في المد واللين. وختم بـ (النون)؛ لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها، وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيبًا.

---

(١) أي: هذا باب هو: سبب في معرفة علامات أقسام الإعراب، التي هي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

(٢) أي: للرفع من حيث هو، أربع علامات، الأولى: الضمة، وهي الأصل، والغالب في كل مرفوع أن يرفع بالضمة، وثنى بالواو، لكونها تنشأ عنها العلة إذا أشبعت، وثلث بالألف، لأنها أخت الواو، في المد واللين، وختم بالنون؛ لضعف شبهها بحروف الغنة، عند سكونها.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُون عَلامَةً للرَّفْعِ في أَرْبَعَةِ مَوَاضِيعَ: الاسمِ المُفْرَدِ[١]، وجَمْعِ التَّكْسِيرِ[٢]، وَجَمْعِ الْمُؤَنثِ السَّالِمِ[٣]، والْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الذي لَمْ يَتَّصِلْ بآخره شَيْءٌ[٤])

ولكل واحدة من هذه العلامات مواضع تختص بها، (فأما الضمة: فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع):

الموضع الأول: (في الاسم المفرد) سواءٌ أكان لمذكر أم لمؤنث؛ كـ (قام زيد، والفتى، والقاضي، وأحمد، ورجل، وفرس)، وكـ (قامت هند، وحبلى)، فـ (قام) فعل ماض، و (زيد) فاعل مرفوع بـ (قام)، وما بعده مفعول معطوف عليه مشارك له في رفعه بـ (قام)، وعلامة الرفع في كل واحد الضمة الظاهرة إلا في (الفتى) و (القاضي) و (حبلى) فمقدرة.

---

(١) وهو في هذا الباب: ما ليس مثنى، ولا مجموعا، ولا ملحقا بهما، ولا من الأسماء الخمسة، فأخرج المثنى، كالزيدان، والمجموع كالزيدون، والملحق بهما، ككلا وكلتا، وكعشرون وبابه، والأسماء الخمسة، وهي: أبوك وأخوك، وما أشبه ذلك. ولا فرق في هذا الباب، بأن يكون معربا بالضمة الظاهرة، كجاء زيد، وقامت هند، والمقدرة كجاء الفتى، والحبلى، والقاضي، وغلامي.

(٢) وهو لغة: التغيير واصطلاحا: ما تغير فيه بناء مفرده؛ وهو ستة أقسام التغيير بالزيادة على المفرد، من غير تغيير شكل، نحو: صنو وصنوان، أو بالنقص عن المفرد، من غير تغيير شكل، نحو: تخمة وتخم، أو بتبديل شكل، من غير زيادة ولا نقص، نحو: أسد وأسد، أو الزيادة على المفرد، مع تغيير الشكل، كرجل ورجال، أو النقص عن المفرد، مع تغيير الشكل كرسول ورسل، أو التغيير بالزيادة والنقص، وتغيير الشكل، نحو: غلام وغلمان، فهذه كلها ترفع بالضمة الظاهرة كجاء الرجال وجاءت الهنود، أو المقدرة كجاءت الأسارى والعذارى.

(٣) وضابطه: ما جمع بالألف وتاء مزيدتين على مفرده، نحو: جاءت الهندات، فخرج ما كانت ألفه أصلية، نحو: قضاة وغزاة، وما كانت تاؤه أصلية، كأبيات وأموات، فلا يقال فيه جمع مؤنث سالم، وتقييده بجمع التأنيث والسلامة جري على الغالب وإلا فقد يكون لمذكر، نحو: اصطبلات، جمع اصطبل، وقد يكون مكسرا، نحو: جبليات، جمع حبلى.

(٤) يرجب بناءه، كنون النسوة، نحو: يتربصن، أو نون التوكيد، نحو: ليسجنن، وليكونن، أو ينقل إعرابه كألف الاثنين، نحو: يضربان، أو واو الجمع، نحو: يضربون، أو يا المخاطبة، نحو: تضربين، فما لم يتصل بآخره شيء، فهو مرفوع بالضمة الظاهرة، نحو: يضرب، أو المقدرة على الألف، نحو: يخشى، أو على الواو، نحو: يدعو، أو الياء، نحو: يرمي.

(و) **الموضع الثاني**: في (جمع التكسير) سواء أكان لمذكر أو لمؤنث؛ كـ (جاء الرجال، والأسارى، والهنود، والعذارى).

وسمي هذا الجمع جمع تكسير؛ لأن التكسير في اللغة: التغيير،وهو: إما بالزياد على المفرد من غير تغيير شكل؛ كـ (صنو وصنوان)، وإما بتبديل الشكل من غير زيادة ولا نقص؛ كـ (أسد وأسُد)، وإما بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل؛ كـ (رسول ورسل)، وإما بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكل؛ كـ (تخمة وتخم)، وإما بالزيادة والنقص وتغيير الشكل؛ كـ (غلان وغلمان)، وإما بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل؛ كـ (رجل ورجال)، فهذه كلها ترفع بالضمة.

(و) **الموضع الثالث**: في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين؛ كـ (جاءت الهندات)، فـ (جاء) فعل ماض، و (التاء) علامة التأنيث، و (الهندات) فاعل مرفوع بـ (جاء)، وعلامة رفعه الضمة، وسمي هذا الجمع مؤنثًا؛ لأن مفرده مؤنث، وسمي سالمًا؛ لأن مفرده سلم من التغيير.

والتقييد بـ (التأنيث) و (السلامة): جري على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر؛ كـ (اصطبلات) جمع (إصطبل)، وقد يكون مكسرًا؛ كـ (حبليات) جمع (حبلى).

(و) **الموضع الرابع**: في (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيءٌ) كـ (يضرب)، و (يخشى)، و (يعزو)، و (يرمي)، فكل واحد من هذه الأمثلة فعل مضارع مرفوع بالتجرد عن الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في (يضرب)، ومقدرة في الباقي؛ لأنه فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء.

فإن اتصل بآخره شيء فذلك الشيء: إما أن يكون (نون الإناث)؛ نحو: (النسوة يضربن) فيبنى آخره على السكون؛ لاتصاله بـ (نون الإناث)، وإما أن يكون (نون التوكيد) نحو: (هل يضربن؟) فيبنى آخر الفعل معها على الفتح؛ لاتصاله بـ (نون التوكيد)، وإما أن يكون ضمير تثنية – وهو الألف – كـ (يضربان)، أو ضمير جمع – وهو الواو- نحو: (يضربون، وتضربون)، أو ضمير المؤنثة المخاطبة – وهو الياء – نحو: (تضربين) لم يكن مبنيًا، بل معربًا، وهو مرفوع بالتجرد، وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة، و(الألف)، و (الواو) و (الياء) فاعل في محل رفع بالفعل الذي قبله.

فإن قيل: ما الفرق بين العلامة وصاحبها في قوله: (بالضمة رفعًا...) إلى آخره؟

أجيب: بأن العلامة هي الحركات والسكنات البنائية، وهي: الضم، والفتح، والكسر، والسكون، وذا العلامة هي الحركات والجزمات الإعرابية، وهي: الرفع، والنصب، والجر، والجزم، فاتفرقا وإن اتحدا في الخارج؛ كـ (الحد والمحدود).

والحاصل: أن العلامة وصاحبها متحدان ذاتًا، مختلفان اعتبارًا؛ كـ (الكسر والانكسار).

قال ابن آجروم: (وأَمَّا الْوَاوُ فَتَكونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ في مَوْضعَيْن: في جَمْع المذكَّر السَّالم[1])

ولما فرغ المصنف من الضمة التي هي الأصل في علامات الرفع شرع فيما ينوب عنها فقال: (وأما الواو: فتكون علامة للرفع في موضعين):

الموضع الأول: (في جمع المذكر السالم) كـ (جاء الزيدون) من الأسماء، و (المسلمون) من الصفات، فـ (جاء) فعل ماض، و (الزيدون) و (المسلمون) فاعل مرفوع

---

(١) وهو: لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه، نحو جاء الزيدون وسمي سالما: لسلامة بناء المفرد فيه، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، والياء والنون، وسواء كان علما، كالزيدون، أو صفة كمسلمون.

ويشترط في العلم: أن يكون لمذكر عاقل، خال من تاء التأنيث، ومن التركيب، فإن لم يكن علما لم يجمع جمع مذكر سالم، فلا يقال في رجل، رجلون، ولمذكر أخرج ما كان علما لمؤنث كزينب، فلا يقال: زينبون؛ وعاقل: أخرج ما كان علما لمذكر غير عاقل، كلاحق فلا يقال: لاحقون؛ وخال من تاء التأنيث أخرج ما كان فيه تاء التأنيث كطلحة، فلا يقال طلحتون؛ ومن التركيب، أخرج ما كان مركبا تركيب مزج، كبعلبك، فلا يقال بعلبكون؛ أو تركيب إسناد، كشاب قرناها، فلا يقال شاب قرناهون؛ أو تركيب عدد كأحد عشر، فلا يقال: أحد عشرون.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فخرج بالصفة لمذكر، ما كان صفة لمؤنث، كحائض، فلا يقال: حائضون؛ وعاقل ما كان صفة لمذكر غير عاقل، كسابق، فلا يقال سابقون؛ وخالية من تاء التأنيث، أخرج نحو: علامة، فلا يقال علامتون، وليست من باب أفعل فعلاء، نحو: أحمر فإن مؤنثه حمراء، فلا يقال أحمرون، ولا من باب فعلان فعلا، كسكران سكرى، فلا يقال سكرانون، ولا مما يستوي في المذكر والمؤنث، كصبور وجريح، فلا يقال صبورون وجريحون.

بـ (جاء)، وعلامة رفعه نيابة عن الضمة، وسمي سالمًا؛ لسلامة المفرد، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون، أو الياء والنون.

ويشترط في كل ما جمع هذا الجمع من اسم أو صفة ثلاثة شروط:

الأول: الخلو عن تاء التأنيث؛ فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء نحو: (طلحة)، ولا من الصفات نحو: (علامة)؛ فلا يجتمع فيهما علامة التأنيث والتذكير.

الشرط الثاني: أن يكون لمذكر؛ فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث؛ نحو: (زينب)، ولا صفة المؤنث؛ نحو: (حائض)؛ لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث.

الشرط الثالث: أن يكون لعاقل؛ فلا يجمع هذا الجمع نحو: (واشق)علمًا لكلب، و(سابق) صفة لفرس، ثم يشترط في انفراد كل منهما عن الآخر: أن يكون علمًا غير مركب تركيبًا إسناديًا ولا مزجيًا؛ فلا يجمع المركب الإسنادي؛ نحو: (برق نحره) علمًا، ولا المزجي، نحو: (معدي كرب)، وإما صفة تقبل التاء؛ كـ (قائم)، فتقول: (قائمة)، أو لا تقبل التاء ولكن تدل على التفضيل؛ نحو: (أفضل)، فتقول: (أفضلون)؛ فلا يجمع هذا الجمع نحو: (جريح) بمعنى مجروح، و (صبور) بمعنى صابر، و (سكران) و (أحمر)؛ لأنها لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل.

تنبيه

حملوا على هذا الجمع السالم المذكر أربعة أنواع: أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح:

الأول: أسماء جموع؛ نحو: (أولو) بمعنى أصحاب، اسم جمع، و(عالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام فيهما، و (عشرون) وبابه إلى التسعين.

والثاني: جموع تكسر، وهي: (بنون) جمع ابن، وقياس جمعه جمع السلامة: ابنون، و (إحرون) بكسر الهمزة، وفتح الحاء، وتشديد الراء – جمع حرة بفتح الحاء، و (أرضون) بفتح الراء، جمع أرض بسكونها، و (سنون) بكسر السين، جمع سنة بفتحها، وبابه الجاري على سننه؛ نحو: (عضه وعضين).

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم الصفة؛ كـ (أهلون) جمع أهل، و(ابلون) جمع وابل؛ لأن (أهلًا) و (وابلًا) ليسا علمين ولا صفتين.

والرابع: ما سمي به من هذا الجمع وما ألحق به؛ نحو: (زيدون)، و (عليون)، فيعربان بالحروف؛ إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما.

قال ابن آجروم: (وفي الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَهِيَ: أَبُوكَ، وأَخوكَ، وحَمُوكَ، وفُوكَ، وذو مَال[1])

(و) الموضع الثاني: (في الأسماء الخمسة) المعتلة المضافة، (وهي: أبوك، وأخوكَ، وحموكِ، وفوكَ، وذو مالٍ)، تقول: (جاء أبوك)، ف (جاء)فعل ماض، و (أبوك) فاعل مرفوع بـ (جاء)، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وكذا الحكم في الباقي، و (الكاف) في الخمسة مجرورة بالإضافة.

تنبيه

يشترط لإعراب هذه الأسماء: أن تكون مفردة، مكبرة، مضافة، فإن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات؛ نحو: ﴿وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢] في الرفع، وفي النصب: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا﴾ [يوسف:٧٨]، وفي الجر: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣]، وأن تكون الإضافة لغير ياء المتكلم، وإلا أعربت بالحركات المقدرة؛ نحو: (هذا أخي)، (ورأيت أخي)، (ومررت بأخي).

---

(١) فترفع بالواو، نيابة عن الضمة ويشترط أن: تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فأخرج كونها مفردة: أن تكون مثناة، فإنها تعرب إعراب المثنى، كجاء أبوان، أو مجموعة جمع تكسير، فترفع بالضمة، كجاء آباؤك، أو جمع تصحيح، فترفع بالواو كجاء أبون. وأخرج كونها مكبرة أن تكون مصغرة، فترفع بالضمة الظاهرة، كجاء أبيك، وأخرج كونها مضافة، أن تكون غير مضافة، فترفع بالضمة الظاهرة كجاء أب، وأخرج كون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، أن تكون إضافتها إلى ياء المتكلم، فترفع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، كجاء أبي؛ ويشترط أن يكون: الفو، خاليا من الميم، وإلا أعربت بالضمة الظاهرة، ويشترط أن تكون ذو بمعنى صاحب، وأن تضاف إلى اسم جنس ظاهر، وسدس بعضهم بالهن، وإعرابه بالحروف، لغة قليلة.

واستغنى المصنف عن ذكر هذه الشروط؛ لكونه ذكرها كذلك، وأسقط من الأسماء (الهن) لأن الأحسن فيه النقص؛ فيعرب بالحركات الثلاث، فتقول: (هذا هنك)، و (رأيت هنَك)، و (نظرت إلى هنِك)، بضم الأول،وفتح الثاني، وكسر الثالث، ويجوز أن يعرب بالحروف، فتقول: (هذا هنوك)، و(رأيت هناك)، و (نظرت إلى هنيك).

ضابط: ليس في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة إلا الأسماء الستة حالة الرفع.

قال ابن آجروم: (وأمَّا الألفُ فتكُونُ عَلامَةً لِلرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً[1]).

(وأما الألف: فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة)، نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، فـ (قال) فعل ماض، و (رجلان) فاعل مرفوع بـ (قال)، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة.

قال ابن آجروم: (وأمَّا النُونُ فتكُونُ عَلامَة للرَّفع في الفِعْلِ المُضَارِع، إذا اتصَلَ بِهِ ضمِير تَثْنِيةٍ، أوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ، أوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ[1])

---

(١) أي: وأما الألف، فتكون علامة للرفع، نيابة عن الضمة، في موضع واحد، في تثنية الأسماء خاصة، أي: في الأسماء المثناة. وحد المثنى اصطلاحا: لفظ دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: جاء الزيدان وكونه لفظ دل على اثنين: أخرج ما دل على واحد، كزيد، أو أكثر من اثنين كغلمان، وكونه أغنى عن المتعاطفين، فلا تقول جاء زيد وزيد، بل تقول جاء الزيدان وكونه بزيادة في آخره، أخرج ما دل على اثنين، كشفع، وكونه صالحا للتجريد، أخرج: كلا وكلتا، واثنان واثنتان، وبعطف مثله عليه، أخرج نحو: شمسان، فإنه ملحق بالمثنى، وألحق بالمثنى، كلا وكلتا إذا أضيفا إلى الضمير، وكذا اثنان واثنتان مطلقا، وللمثنى شروط جمعها بعضهم فقال:

شـــرط المثنـــى أن يكـــون معربـــا ومفـــــردا منكـــــرا مـــــا ركبـــــا

موافقـــا فـــي اللفـــظ والمعنـــى لـــه مماثـــل لـــم يغـــن عنـــه غيـــره

وقوله معربا: أخرج المبني، ومفردا: أخرج المثنى، والمجموع، ومنكرا أخرج المعرفة وما ركب، أخرج: نحو بعلبك، وموافقا في اللفظ والمعنى، أخرج البكران والعمران، وله مماثل، أخرج الشمسان، ولم يغن عنه غيره، أخرج سواءان، استغناء بسيان.

(وأما النون: فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تثنية) وهو الألف؛ كـ (يضربان) بالتحتانية، و (تضربان) بالفوقانية، (أو ضمير جمع) وهو الواو لجمع الذكور؛ نحو: (يضربون) بالتحتانية، و (تضربون) بالفوقانية، (أو ضمير المؤنثة المخاطبة)، وهو الياء التحتانية؛ نحو: (تضربين)، وتسمى: الأمثلة الخمسة، سميت بذلك؛ لأنها ليست أفعالًا بأعيانها، كما أن الأسماء الستة ليست أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها؛ كـ (يذهبان)، قال ابن هشام في "شرح اللمحة": وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين، والأحسن أن تعد ستة، وهي مرفوعة، وعلامة رفعها ثبوت النون في آخرها؛ لخلوها عن الناصب والجازم نيابة عن الضمة.

قال ابن آجروم: (وَلِلنَّصبِ خَمْسُ عَلَامَاتِ الْفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَالياءُ، وَحَذْفُ النُّونِ[٢])

ولما فرغ من علامات الرفع شرع في علامات النصب فقال: (وللنصب خمسُ علاماتٍ):

الأولى: (الفتحةُ) وهي الأصل، ولذلك قدمها.

(و) الثانية: (الألف) وقدمها على ما بعدها؛ لأنها تنشأ عن الفتحة.

(و) الثالثة: (الكسرةُ) وقدمها على ما بعدها؛ لأنها أخت الفتحة في التحريك.

و الرابعة: (الياءُ) وقدمها على النون؛ لأنها بنت الكسرة.

=

(١) أي: وأما النون، فتكون علامة للرفع، نيابة عن الضمة في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، نحو: تقومان يقومان، أو ضمير جمع، نحو: تقومون يقومون، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: تقومين، وتسمى الأفعال الخمسة، وضابطها: كل فعل مضارع أسند إلى ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، سواء كانت مبدوءة بالتاء أو الياء.

(٢) هذا هو القسم الثاني، من أقسام الإعراب، وقدم الفتحة، لكونها الأصل، وثنى بالألف، لكونها تنشأ عنها إذا أشبعت وثلث بالكسرة، لكونها أختها في التحريك، وأعقبها بالياء، لكونها تنشأ عنها، وختم بحذف النون، لبعد المشابهة، قدم هذا إجمالا، ثم تكلم عليه تفصيلا على سبيل اللف والنشر المرتب.

والخامسة: (حذف النون) وختم بها؛ لبعد الشبه فيها.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا الفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ[١]، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ[٢]، وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ، ولَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيْءٌ[٣])

ولكل من هذه العلامات مواضع تخصها، وبدأ منها بالفتحة؛ لأنها الأصل كما مر، فقال: (فأما الفتحة: فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع:

الأول: في الاسم المفرد)، نحو: (رأيت زيدًا، وأحمد، والفتى، وعبد الله) فـ (رأيت) فعل وفاعل، و (التاء) التي هي الفاعل اسم؛ لإسناد الفعل إليها؛ و (زيدًا) مفعول به، و(أحمد) وما بعده معطوف عليه مشارك له في نصبه.

والموضع الثاني: في جمع التكسير، نحو: (أكرمت الرجال، والهنود، والأسارى، والعذارى)، فـ (أكرمت) فعل وفاعل مرفوع بـ (أكرم)، و (التاء) اسم؛ لإسناد الفعل إليها، و (الرجال) مفعول به منصوب بـ (أكرم)، وما بعدهم معطوف عليهم.

والموضع الثالث: في (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيءٌ) من نون الإناث، ولا نون التوكيد، والضمائر في الأفعال الخمسة، فمثال المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء من ذلك نحو: (لن يبرح زيد)، فـ (لن) حرف نفي ونصب، وهي بسيطة على وضعها الأصلي، وليس أصلها: (لا) النافية، فأبدلت الألف نونًا، ولا أصلها: (لا أن)، فحذفت الهمزة تخفيفًا، والألف للساكنين، ولا تقتضي تأبيد النفي؛ إذ لو كانت للتأبيد، لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾

---

(١) تقدم أنه ما ليس مثنى، ولا مجموعا ولا ملحقا بهما، ولا من الأسماء الخمسة نحو: رأيت زيدا، والفتى، وغلامي.

(٢) تقدم: أنه ما تغير بناء مفرده، سواء كان التغيير بالزيادة أو النقص، أو تغيير الشكل؛ أو الزيادة والنقص، مع تغيير الشكل، أو التغيير بالزيادة والنقص والشكل، وسواء كان الإعراب فيه ظاهرا، نحو: رأيت الرجال، أو مقدرا، كرأيت الأسارى.

(٣) يعني: أنه ينصب بالفتحة، بشرطين، إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء، من نحو نون التوكيد، أو نون الإناث، أو ألف الاثنين، أو واو الجمع، أو ياء المخاطبة، نحو: لن أضرب زيدا، ولن أخشى عمرا.

[مريم: ٢٦]، وأما تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج:٧٣] الذي تمسك به الزمخشري لمذهبه الباطل – وهو عدم رؤية الله تعالى في الآخرة – وفسر به قوله تعالى: ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] فلأمر خارجي لا من مقتضيات (لن)، و (يبرح) فعل مضارع منصوب بـ(لن)، وعلامة نصبه الفتحة، و(زيد) فاعل مرفوع بـ (يبرح)، وعلامة رفعه الضمة.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَّصْبِ في الأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، نَحْوَ " رَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ " وَمَا أَشْبَهَ ذلِكَ[1]).

ولما فرغ من الفتحة التي هي الأصل في علامات النصب، شرع فيما ينوب عنها فقال: (وأما الألف: فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع، نحو: رأيت أباك وأخاك، فـ (رأيت) فعل وفاعل، و (أباك وأخاك)، منصوبان بـ (رأى)، وعلامة نصبهما الألف نيابة عن الفتحة، والكاف: مجرورة بالإضافة، (وما أشبه ذلك) من نحو: رأيت حماكِ، وفاكِ، وذا مال.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلنَصْبِ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ[2])

(وأما الكسرة: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نيابة عن الفتحة؛ نحو: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، فـ (خلق الله) فعل وفاعل مرفوع بـ

---

(١) أي: وأما الألف: فتكون علامة للنصب، نيابة عن الفتحة، في موضع واحد، في الأسماء الخمسة، وتقدم شرطها، بأن تكون مفردة، وأن تكون مكبرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وهي: نحو: رأيت أباك وأخاك، وما أشبه ذلك، من رأيت حماك، وفاك، وذا مال

(٢) أي: وأما الكسرة، فتكون علامة للنصب، نيابة عن الفتحة، في جمع المؤنث السالم خاصة، فإن العرب: حملوا نصبه، على جره بالكسرة قياسا على أصله جمع المذكر السالم، فإنهم حملوا نصبه على جره بالياء ليلتحق الفرع بالأصل؛ وجمع المؤنث السالم: هو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، نحو (خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ) وهذا الجمع يطرد في ستة أشياء، قال الشاطبي:

وقسه في ذي التاء ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

فإن كانت التاء أصلية، كأبيات وأموات، أو الألف أصلية، كقضاة ورماة، فالنصب بالفتحة الظاهرة.

(خلق)، و (السماوات) مفعول به، وقيل: مفعول مطلق، وعلى كل منصوب بـ (خلق)، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ[1])

(وأما الياء: فتكون علامة للنصب في التثنية) وهي: ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، فـ (ما وضع) جنس، و (لاثنين) فصل أول مخرج لما وضع لأقل؛ كـ (رجلان)، أو لأكثر؛ كـ (صنوان)، وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو: كلا، وكلتا، وشفع، وزوج، ودخل فيه: تثنية المفرد المذكر، اسمًا كان أو وصفًا؛ نحو: (رأيت الزيدين المسلمين)، والمؤنث؛ نحو: (رأيت الهندين المسلمتين)، وتثنية الجمع المكسر؛ كـ (الجمالين)، وتثنية اسم الجمع؛ كـ (الركبين)، وتثنية اسم الجنس؛ كـ (الغنمين)، فـ(الزيدين) وما عطف عليه منصوب بـ (رأى)، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ماب بعدها؛ لأنه مثنى.

تنبيه

يشترط في كل ما ثني عند الأكثرين ثمانية شروط:

الأول: الإفراد؛ فلا يثنى المثنى، ولا المجموع جمع تصحيح، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد؛ كـ (مساجد)، و (مصابيح).

الثاني: الإعراب؛ فلا يثنى المبني، وأما نحو: (ذان)، و (تان)، و(اللذان)، و (اللتان) فصيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.

الثالث: عدم التركيب؛ فلا ايثنى المركب تركيب إسناد اتفاقًا، ولا مزجٍ على الأصح، وأما المركب تركيب إضافة من الأعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه.

---

(١) التثنية بمعنى المثنى، وهو: لفظ دل على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد وعطف مثله عليه، نحو: رأيت الزيدين، وكذا ما ألحق به، كأولات، والجمع تقدم أنه: لفظ دل على أكثر من اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف أمثاله عليه نحو: رأيت الزيدين، وكذا ما ألحق، به كعليين، وأهلين وعشرين.

الرابع: التنكير؛ فلا يثنى العلم باقيًا علىلا علميته، بل ينكر ثم يثنى.

الخامس: اتفاق اللفظ، وأما نحو: (الأبوان) للأب والأم فمن باب التغليب.

السادس: اتفاق المعنى؛ فلا يثنى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: (القلم أحد اللسانين) فشاذ.

السابع: ألا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى سواء؛ لأنهم استغنوا بتثنية سي، عن تثنيته فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان.

الثامن: أن يكون له ثانٍ في الوجود؛ فلا يثنى (الشمس) ولا (القمر)، وأما التغليب في "شرح القطر"، فليراجعه من أراد، وفيما ذكرته كفاية.

وتكون الياء أيضًا علامة في الجمع السالم للمذكر؛ نحو: (أكرمت الزيدين)، فـ(أكرمت) فعل وفاعل مرفوع بـ (أكرم)، و (الزيدين) مفعول به منصوب بـ (أكرم)، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها، المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة.

تنبيه

إنما أطلق الجمع مع أن المراد: جمع المذكر السالم، كما قيدت به كلامه؛ لكونه على حد المثنى، فإذا ذكر الجمع مع المثنى انصرف إلى الجمع المذكر السالم؛ لأنه أخوه في الإعراب بالحروف.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا حَذْفُ النُّونِ فَيَكُون عَلامةً لِلنَّصْبِ في الأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ التي رَفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ[1])

(وأما حذف النون: فيكون علامةً للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون)، وقد مر أنها: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو واو جمع، أو ياء المؤنثة المخاطبة؛ نحو: (يضربان)، و (تضربان)، و(تضربون)، و (يضربون) و (تضربين)، فإذا

---

(١) أي: وأما حذف النون، فيكون علامة للنصب، في الأفعال الخمسة، ويقال لها الأمثلة الخمسة، وهي يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، التي رفعها بثبات النون، أي: التي تقدم أن النون في آخرها علامة على رفعها، فحذفها هنا علامة على نصبها نحو: لن يفعلا، ولن تفعلا، ولن يفعلوا، ولن تفعلوا، ولن تفعلي. وكذلك: إذا دخل عليها جازم، نحو: لم يفعلوا إلى آخرها، تجزم بحذفها.

دخل عليها الناصب حذف النون؛ فتقول: (لن يضربا)، و (لن تضربا)، و (لن يضربوا)، و (لن تضربي)، فهذه الأفعال الخمسة منصوبة بـ (لن)، وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة، و (الألف) و (الواو)، و (الياء) فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة، وأسماءً؛ لإسناد الفعل إليها.

قال ابن آجروم: (وَلِلْخَفْضِ ثَلاثُ عَلامَاتٍ: الْكَسْرَةُ، وَالْيَاءُ، وَالْفَتْحَةُ[١])

ولما فرغ من معرفة علامات النصب شرع في معرفة علامات الخفض فقال: (وللخفض ثلاث علاماتٍ):

الأولى: الكسرة، وهي الأصل، ولذلك قدمها.

والثانية: الياء، وقدمها على ما بعدها؛ لأنها بنت الكسرة.

والثالثة: الفتحة وختم بها؛ لأنها أخت الكسرة في التحريك، ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الاسْمِ الْمُفْرَدِ الْمُنْصَرِفِ[٢] وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ الْمُنْصَرِفِ[٣]، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ[٤])

(فأما الكسرة: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع):

---

(١) هذا القسم الثالث من أقسام الإعراب وبدأ بالكسرة لأنها الأصل، وثنى بالياء لأنها تنشأ عنها، وثلث بالفتحة لأنها تنوب عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف.

(٢) وهو: الاسم المتمكن الأمكن، سمي منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه؛ وهو: تنوين التمكين، ولو تقديرا، نحو: مررت بزيد، والفتى، والقاضي، وغلامي.

(٣) فيجر بالكسرة الظاهرة، نحو: مررت بالرجال، أو المقدرة، نحو: مررت بالأسارى، وقوله المنصرف: احترازا عن غير المنصرف، وهو ما كان على وزن مفاعل، أو مفاعيل، فإنه يجر بالفتحة.

(٤) فيجر بالكسرة الظاهرة، نحو: مررت بمسلمات، أو المقدرة، نحو: مررت بهنداتي (٢) ولم يقل المنصرف، لأنه لا يكون إلا منصرفا.

الموضع الأول: في الاسم المنفرد المنصرف: وهو الاسم المتمكن الأمكن؛ نحو: (مررت ببكر)، وسمي منصرفًا؛ لدخول تنوين الصرف فيه، وهو المسمى بتنوين التمكين.

والموضع الثاني: في جمع التكسير المنصرف، نحو: (مررت بزيود، وهنود)، وسيأتي أن غير المنصرف يخفض بالفتحة.

والموضع الثالث: في جمع المؤنث السالم، ولا يكون إلا منصرفًا؛ فلذا لم يقيده المصنف بذلك؛ سواء كان من الأسماء؛ نحو: (مررت بالهندات)، أو من الصفات؛ نحو: مررت بالمسلمات، ومحل ذلك إذا لم يكن علمًا، وإلا جاز فيه الصرف وعدمه.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْيَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلْخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: فِي الْأَسْمَاءِ الْخَمْسَةِ، وَفِي التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ[1])

(وأما الياء: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع):

الموضع الأول: في الأسماء الخمسة، نحو: مررت بأبيك، وأخيك، وحميك، وفيك، وذي مال، فـ (مررت)، فعل وفاعل مرفوع محلًّا بالفعل، و (بأبيك) جار ومجرور، وما بعده معطوف عليه مشارك له في خفضه بالباء، وعلامة الخفض في الخمسة الياء نيابة عن الكسرة، و (الكاف) في الخمسة مخفوضة بالمضاف.

والموضع الثاني: في التثنية، سواء أكانت لمذكر؛ نحو: (مررت بالزيدين) أم لمؤنث؛ نحو: (مررت بالهندين)، فـ (الزيدين) و (الهندين) مخفوض بالباء الموحدة، وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها نيابة عن الكسرة.

والموضع الثالث: في الجمع، ولم يقيده بالسالم للمذكر؛ لما مرت الإشارة إليه؛ نحو: (مررت بالزيدين)، فـ (الزيدين) مخفوض بالباء الموحدة، وعلامة خفضة الياء المكسور ما قبلها نيابة عن الكسرة.

---

(١) أي: الياء، تكون علامة للنصب في المثنى، سواء كان لمذكر، نحو: مررت بالزيدين، أو لمؤنث، نحو: مررت بالهندين، وتكون علامة للخفض، في جمع المذكر السالم، نحو: مررت بالزيدين، وكذا الملحق بالمثنى والجمع.

قال ابن آجروم: (وَأَمَّا الْفَتْحَةُ فَتَكُونُ عَلامَةً لِلْخفضِ في الاسمِ الذِي لا ينْصَرِفُ[1])

(وأما الفتحة: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف).

والصرف: عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم كما قاله ابن مالك؛ لأن الاسم إن أشبه الحرف بني وسمي غير متمكن، وإن لم يشبه الحرف أعرب، ثم المعرب إن أشبه الفعل منع من الصرف، وسمي غير أمكن، وإن لم يشبه الفعل صرف وسمي أمكن.

وموانع الصرف تسعة، جمعها ابن النحاس[1] في بيت بقوله: [الكامل]

---

(١) أي: لا ينون، سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا، ظاهر الإعراب، أو مقدره، حملت العرب جره على نصبه، لمشابهته الفعل، وضابطه: أنه الاسم المشابه للفعل، في اشتماله على علتين فرعيتين، مرجع إحداهما إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى؛ أو علة واحدة تقوم مقام علتين، جمعها بعضهم بقوله:

اجمع وزن عادلا، أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة، فالوصف قد كملا

والحاصل: أن الاسم الذي لا ينصرف، ينقسم إلى قسمين: قسم المانع له من الصرف، علة واحدة تقوم مقام علتين؛ وهو قسمان، قسم المانع له من الصرف: صيغة منتهى الجموع؛ وهو: كل جمع على وزن مفاعل، أو مفاعيل، كمررت بمساجد، ومصابيح، والقسم الثاني: المانع له من الصرف، ألف التأنيث الممدودة، وضابطها: كل ألف قبلها ألف، فتقلب الثانية همزة، كمررت بطور سيناء وحمراء، والمقصورة، وضابطها: كل ألف مقصور ما قبلها كمررت بحبلى.

والقسم الثاني: المانع له من الصرف، علتان فرعيتان من علل تسع، وهما: العلمية ومعها أحد ستة أشياء، أحدها: وزن الفعل كمررت بأحمد، أو العلمية والعجمة، كمررت بإبراهيم، أو العلمية والعدل، كمررت بعمر، أو العلمية وزيادة الألف والنون، كمررت بعثمان، أو العلمية والتأنيث المعنوي، كمررت بزينب، أو العلمية والتأنيث اللفظي، كمررت بطلحة، أو العلمية والتأنيث اللفظي والمعنوي، كمررت بفاطمة، أو العلمية والتركيب المزجي، كمررت ببعلبك.

أو يكون المانع له من الصرف: الوصف، ومعه أحد ثلاثة أشياء، وزن الفعل نحو: مررت بأفضل منكم، أو الوصف والعدل نحو (أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ)، أو الوصف وزيادة الألف والنون كمررت بسكران، فجميع أقسام الاسم الذي لا ينصرف، يخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة، ما لم تضف، أو تل أل، نحو: مررت بأفضلكم، أو بالأفضل، فتخفض بالكسرة على الأصل، لخروجها عن مشابهة الفعل.

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا عَدْلٌ وَوَصْفٌ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيثَا

وقال غيره: [البسيط]

اجمعْ وزِنْ عادلاً أنّثْ بمعرفةٍ ركّبْ وزِدْ عُجْمةً فالوَصْفُ قد كَمُلا

وحاصل ذلك: أن ما كان على صيغة منتهى الجموع؛ نحو: (مررت بمساجد ومصابيح)، أو كان مختومًا بألف التأنيث الممدودة؛ كـ (صحراء)، أو المقصورة؛ كـ (حبلى)، أو كان فيه العلمية والتركيب؛ نحو: (معدي كرب)، أو العلمية التأنيث؛ نحو: (زينب) و (فاطمة)، أو العلمية والعجمة؛ نحو: (إبراهيم)، وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة: (محمد)، و (صالح)، و (شعيب)، و(هود)، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، أو العلمية ووزن الفعل؛ نحو: (أحمد)، و (يزيد)، أو العلمية وزيادة الألف والنون؛ نحو: (عثمان)، أو العلمية والعدل؛ نحو: (عمر)، أو كان فيه الوصف والعدل؛ نحو: (مثنى)، و (ثلاث)، و (رباع)، أو الوصف ووزن الفعل؛ نحو: (أفضل)، أو الوصف وزيادة الوصف الألف والنون؛ كـ (سكران)، ولذلك شروط ذكرتها في "شرح القطر"؛ فلا تطيل بذكرها، فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تتل (أل)؛ فإنها حينئذٍ تخفض بالكسرة على الأصل؛ نحو: (مررت بأفضلكم) و (بالأفضل).

قال ابن آجروم: (وَلِلْجَزْمِ عَلامَتَانِ: السُّكُونُ، وَالْحَذْفُ[٢]).

وللجزم علامتان: السكون، وهو حذف الحركة، والحذف وهو سقوط حرف العلة، وهي: الألف والواو والياء، أو سقوط النون من الأفعال الخمسة كما سيأتي.

قال ابن آجروم: (فَأَمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلامَةً لِلْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الصحيح الآخر[١]).

---

(١) هو بهاء الدين بن النحاس، ذكر ذلك الشيخ خالد الأزهري والعدوي.

انظر: التصريح ٢/ ٢١٠ والأشباه والنظائر ٣/ ٦١ والعدوي على الشذور ٢/١٩٧.

(٢) هذا هو القسم الرابع، من أقسام الإعراب؛ والسكون لغة: القرار.

واصطلاحا: حذف الحركة والحذف لغة: إسقاط الشيء ورميه، واصطلاحا: حذف حرف العلة، أو النون لأجل الجازم.

ولكل من السكون والحذف موضع يختص به، والسكون هو الأصل؛ فلذا بدأ به فقال:

(فأما السكون: فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر)، وهو الذي ليس في آخره شيء من ألف ولا واو ولا ياء؛ نحو: (لم ينصر)، فـ (لم) حرف نفي وجزم، و (ينصر) فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه السكون على الأصل.

قال ابن آجروم: (وأمَّا الْحذفُ فيَكُونُ عَلامَةً للجَزمِ في الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمُعْتلِ الآخِرِ[٢]، وَفي الأفْعَالِ الْخَمْسةِ التي رفْعُهَا بِثبَاتِ النُّونِ[٣])

(وأما الحذف: فيكون علامة للجزم) في موضعين:

الأول: في الفعل المضارع المعتل الآخر، أي: الذي آخره حرف من حروف العلة المتقدم ذكرها؛ نحو: (لم يدع)، و (لم يخش)، و (لم يرم)، فـ (يدع) و (يخش)و(يرم) مجزومة، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون، فالمحذوف من (يدع) الواو، والضمة قبلها دليل عليها، والمحذوف من (يخش) الألف، والفتحة قبلها دليل عليها، والمحذوف من (يرم) الياء، والكسرة قبلها دليل عليها.

والموضع الثاني: (في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون) وهي: كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع لمذكر، أو ضمير المؤنثة المخاطبة؛ فتقول: (لم ينصرا) و (لم ينصروا)، و (لم تنصري)، فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بـ (لم)، وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون، و (الألف) و (الواو) و (الياء)، فاعل في محل رفع بالأفعال الخمسة.

=

(١) إذا دخل عليه جازم، ولم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه، أو ينقل إعرابه من نون النسوة، أو التوكيد، أو الألف، أو الواو، أو الياء، نحو: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ).

(٢) وهو: ما كان آخره حرف علة أصلي، نحو: لم يدع، ولم يخش، ولم يرم.

(٣) أي: والحذف يكون علامة للجزم، في الأفعال التي رفعها بثبات النون؛ وهي: كل مضارع اتصل به ضمير تثنية، نحو: لم يفعلا، ولم تفعلا، أو ضمير جمع، نحو: لم يفعلوا ولم تفعلوا؛ أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحو: لم تفعلي، علامة جزمها حذف النون.

تنبيه

قد تقدم للمصنف في علامات الرفع: أن الأفعال الخمسة إذا رفعت بالتجرد يكون علامة الرفع فيها ثبوت النون نيابة عن الضمة، وفي علامة النصب: أن الأفعال الخمسة إذا نصبت بواحد من النواصب يكون علامة النصب فيها حذف النون نيابة عن الفتحة، وذكر هنا: أن الأفعال إذا جزمت بجازم يكون علامة جزمها حذف حرف النون نيابة عن السكون، وقد تقدم تمثيله.

ومن الجازم والناصب قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة:٢٤]، فـ (لم) حرف نفي وجزم، و (تفعلوا) فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف النون نيابة عن السكون، و (الواو) فاعل في محل رفع بالفعل، و (لن) حرف نفي ونصب، و (تفعلوا) فعل مضارع منصوب بـ (لن)، وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة، و (الواو) فاعل في محل رفع بالفعل.

تتمَّة

إذا اتصل بهذه النون نون الوقاية، جاز حذفها تخفيفًا، وإدغامها في نون الوقاية، والفكُّ، وقرئ بالثلاثة [١]: ﴿تَأْمُرُونِّي﴾ [الزمر: ٦٤].

وقد تحذف النون مع عدم الناصب والجازم؛ كقوله [٢]: [الرجز]

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والْمِسْكِ الذَّكِي

بحذف النون من (تبيتي).

---

(١) انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ١/٢٦١.

(٢) هذا رجز استشهد به كثير من العلماء، ولم ينسبه أحد إلى قائل.

انظر: الخصائص ١/٣٨٨، وهمع الهوامع ١/٢٠١.

قال ابن جني: وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله:

أبيت أسري.....

فخضنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من "تبيتين"

كما حذف الحركة للضرورة في قوله:

فاليوم أشرب غير مستحقب

كذا وجهته معه. فقال لي: فكيف تصنع بقوله: تدلكي؟ فقلت: بجعله بدلًا من "تبيتي" أو حالًا فيحذف النون كما حذفها من الأول في الموضعين. فاطمأن الأمر على هذا.

obeikandi.com